

ونشر أيضا في كتاب:

السياسة الأمريكية والعرب

تحرير: د. غسان سلامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو 1982

أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية

د. رءوف عباس

مقدمة

بنت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخاصة بالمنطقة العربية -حتى إعلان الحرب العالمية الثانية- على أساس حماية حقوقها التجارية ومصالح رعاياها، مع تجنب التورط سياسيا أو تحمل تبعات سياسية في بلاد كانت تعدها -دائما- منطقة نفوذ أوروبي بالدرجة الأولى. وظلت أمريكا متمسكة بهذه السياسة حتى السنوات الأولى من الحرب، عندما دخلت طرفا فيها إلى جانب الحلفاء،¹ فإزدادت إلتزاماتها السياسية والعسكرية، وتنوعت إهتماماتها بالمنطقة العربية. ولم يعد إطار دورها السياسي في المنطقة -قبل الحرب- يرضى مصالحها، ويعبر عن تطلعاتها تجاه المنطقة، فتخلصت منه، وراحت تبحث لنفسها عن إطار جديد لسياسة عربية تعبر عن المتغيرات التي خلقتها الحرب.

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية -إبان الحرب- دور القوة المعاونة للمجهود الحربى البريطانى، فكانت تقدم الإمدادات والخدمات العسكرية والمدنية التي بلغت ذروتها بعد صدور قانون الإعارة والتأجير (مارس 1941). وتحت مظلة ذلك القانون، لعبت أمريكا دور الشريك لبريطانيا في "مركز تموين الشرق الأوسط" (M.E.S.C) الذى أقيم بالقاهرة لتنسيق نقل المؤن اللازمة لبلاد المنطقة في مواجهة الظروف الناشئة عن إغلاق البحر المتوسط في وجه الملاحة التجارية.

غير أن ظروف الحرب زادت من حجم الدور العسكرى الأمريكى على الحدود الشرقية للمنطقة العربية، عندما اضطلعت بععب مد القوات السوفيتية بالعون عبر إيران، مما تطلب وجودا عسكريا أمريكيا بالخليج العربى، تمثل فيما سمي بقيادة "الخليج الفارسى"، التي بلغ عدد أفرادها ما يزيد عن 28 ألفا.²

أولا: التطلعات البترولية الأمريكية:

وكان لهذا الوجود العسكرى الأمريكى في الخليج مغزاه الخاص، فقد ظل الخليج العربى -حتى إندلاع الحرب العالمية الثانية- منطقة نفوذ بريطانية، ولكن ظروف الحرب التي جلبت الوجود العسكرى الأمريكى إلى هذه المنطقة الغنية بالموارد البترولية، كان من شأنها أن تمكن الولايات المتحدة من إنتهاز هذه الفرصة النادرة لتدعم مصالحها البترولية في المنطقة، وخاصة في السعودية والبحرين.

فقد لعبت الولايات المتحدة دورا هاما في تعويض نقص البترول في أوربا الغربية نتيجة إغلاق قوات المحور للبحر المتوسط (عام 1942) وظهور الغوصات الألمانية أمام مصادر البترول في البحر الكاريبى. وبحلول عام 1943 كان البترول الأمريكى يمثل أكثر من 70 % من موارد الطاقة المستخدمة في الحرب.³ ونظرا لإستحالة إستمرار الإنتاج الأمريكى من البترول بنفس المعدلات التي دعت إليها ظروف الحرب، فقد رنت الولايات المتحدة ببصرها نحو البلاد العربية الغنية بالموارد البترولية في الخليج والجزيرة العربية، وأخذت الشركات الأمريكية -وخاصة تلك التي كانت تزاول نشاطها بالمنطقة- تضع دراسات عن الثورة البترولية في العالم بما في ذلك السعودية والخليج، وإنتهت إلى أن

¹ يذكر رايموند هيران أن الولايات المتحدة لم تهتم بنكثيف تمثيلها الدبلوماسى في مفوضية القاهرة -التي كانت قاعدة العمل الدبلوماسى بالمنطقة خلال الحرب الثانية- إلا إعتبارا من أكتوبر 1940 بعدما دخلت إيطاليا الحرب، ثم زادت من عدد الدبلوماسيين بالمفوضية بعد دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء. انظر:

Raymond A.Hare: The Great Divide, World War 2, in the annals of the American Academy of political and Social Sciences,May 1972.

² Ibid

³ Mejcher,H.: American Oil Interests and Policies in Saudi Arabia and the Amirates of the Gulf in World War 2, p 2

مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي للبترول ينحسر عن منطقة البحر الكاريبي متجها صوب الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج— وأنه سوف يستمر في الانحسار حتى يتركز في تلك المنطقة.⁴

لذلك كان من الطبيعي أن يعلن الرئيس الأمريكي روزفلت (18 فبراير 1943) أن السعودية "أصبحت من الآن فصاعدا ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية". وفكرت الحكومة الأمريكية -جديا- في شراء امتيازات الشركات الأمريكية في المملكة السعودية، أو أن تأخذ على عاتقها -على الأقل- مهمة إدارة مشروع أنابيب البترول المقترح إقامته لربط مناطق الإنتاج في السعودية بالبحر المتوسط (Tap Line) فيصبح مشروعا حكوميا أمريكيا، ولم تتردد الحكومة الأمريكية في تقديم تأييدها السياسي للمصالح البترولية الأمريكية في السعودية (1942 - 1943)، وضمنت لتلك المصالح البترولية المساعدات المالية التي كانت تقدمها لإبن سعود للتخفيف من غلواء الأزمة المالية التي عانت منها المملكة نتيجة توقف الحج.

وكان في مقدمة الإجراءات التي اتخذتها أمريكا لتدعيم مصالحها في السعودية، رفع درجة التمثيل الدبلوماسي في جدة، والتوسع في مد السعودية بالمعونات في إطار قانون الإعارة والتأجير، وإيفاد بعثات تجارية إلى المنطقة ترتب عليها زيادة المصالح التجارية الأمريكية في السعودية، ودخول الأمريكيان كمنافسين للإنجليز في تدريب القوات السعودية.⁵

وأدى إهتمام أمريكا بالسعودية إلى تزايد فرص الاحتكاك بالإنجليز، فعندما اقترح هل " Hull " -وزير الخارجية الأمريكي- تعيين خبير أمريكي على رأس البعثة الاقتصادية للحلفاء إلى السعودية، إعترض إيدن -وزير الخارجية البريطاني- وذكر مناظره الأمريكي بأن العلاقات البريطانية - السعودية بالغة القدم، وبأن لبريطانيا مصالح إقتصادية وسياسية في تلك البلاد. وإضطر الوزير الأمريكي إلى التأكيد على أن "المصالح الغالبة في الإقتصاد السعودي هي -بلا ريب- أمريكية، ويفترض أن تستمر كذلك للعديد من السنين".

ثانيا: التنافس التجاري الإنجليزي - الأمريكي:

وبذلك كانت التطلعات الأمريكية في الخليج والسعودية بداية لتنافس إنجليزي-أمريكي حول المنطقة في أواخر الحرب، بل كان ثمة ما يشير إلى إمتداد التنافس بين الحليفتين إلى الميدان التجاري على مستوى المنطقة العربية كلها، إذ أحس ممثلو أمريكا في "مركز تموين الشرق الأوسط" -وكذلك زملاؤهم الإنجليز- بإحتمال قيام مثل هذا التنافس من خلال عدة شواهد رصدها كل فريق لصاحبه، وزاد المشروع الأمريكي لمد خط أنابيب البترول عبر الجزيرة العربية من مخاوف الإنجليز، الذين إعتبروه تكتيكا سياسيا لإرغامهم على الدخول مع الأمريكيان في مفاوضات حول المصالح البترولية في المنطقة.⁶

وزاد من مخاوف الإنجليز ما بدا واضحا من إتحاد الأمريكيان إلى إتخاذ مصر قاعدة للتجارة الأمريكية في المنطقة العربية بعد الحرب،⁷ ووقع في يد السلطات البريطانية تقرير أمريكي يتضمن خطة شاملة لإعادة تعمير المنطقة العربية بعد الحرب، وضعها خبير أمريكي صهيوني هو الدكتور أرنست برجمان - كان وثيق الصلة بالدوائر السياسية والعسكرية الأمريكية- تدور حول إيجاد نوع من تقسيم العمل الإقتصادي في المنطقة، تتحول بموجبه فلسطين إلى قاعدة صناعية، وتلعب بقية البلاد العربية دور منتج المواد الخام، وتوفر سوقا للصناعة الفلسطينية (الصهيونية). وفطنت الحكومة البريطانية إلى ما لتقرير برجمان من دلالات، وخاصة أن الدوائر السياسية الأمريكية كانت تدرسه بعناية، مما يعكس ما كانت تدبره أمريكا لزعزعة بريطانيا عن المنطقة التي تعد -تقليديا- منطقة نفوذ بريطاني.⁸

وتوضح الوثائق الأمريكية أن الولايات المتحدة كانت ترسم سياستها الخاصة بالمنطقة وهي تأخذ في إعتبارها ما لحق بمكانة بريطانيا وهبتها من إضمحلال في نظر شعوب المنطقة نتيجة الهزائم التي منيت بها في السنوات الأولى للحرب، على حين إزدادت مكانة أمريكا علواً في المنطقة، فلم يكن لها ماض إستعماري أو سوابق عدوانية (في البلاد العربية)، كما أن ظروف الحرب أقامت الدليل على أن بريطانيا تعجز عن البقاء في المنطقة دون مساندة أمريكا، فضلا عن الأهمية العسكرية للمنطقة بالنسبة لأمريكا، إذ يمكن إقامة قواعد عسكرية في السعودية بمنأى عن هجوم عدواني سواء من البحر المتوسط أو من المحيط الهندي والبحر العربي. كذلك كان الأمريكيان يعملون -بوعى تام- على إتخاذ "مركز تموين الشرق الأوسط" أداة لفتح الباب أمام التجارة الأمريكية في المنطقة بعد الحرب.⁹

ثالثا: رد الفعل البريطاني:

ومهما كان الأمر، فقد أخذت بريطانيا تعد العدة لرسم سياسة جديدة خاصة بالمنطقة العربية في ضوء التغيرات الناتجة عن الحرب، فقد "مجلس الحرب بالشرق الأوسط Middle East War council" عدة جلسات لهذا الغرض (10- 13 مايو 1943) برئاسة وزير الدولة البريطاني كاسي "Casey" لوضع أسس السياسة البريطانية في المنطقة لفترة ما بعد الحرب،

⁴ Sachar,H.M. :Europe Leaves the Middle East 1936-1954, London1974. P395

⁵ F.R.U.S,Diplomatic Papers,vol IV,p859

⁶ Ibid, vol V,p38ff ; vol IV, p576ff

⁷ Hull, Cordell : Memoires, vol II, pp1515-16

⁸ F.O 371/42687 , Halifax to Eden, 11/2/1944

⁹ F.O 371/35597 , Miles Lampson to Eden, 10/4/1943

بهدف ضمان الوجود البريطاني، وتأمين المصالح البريطانية، وتوصل المجلس إلى أن هذه السياسة يجب أن تدور حول أربعة محاور:¹⁰

- 1- إبقاء الأوضاع على ما هي عليه في فلسطين مع عدم السماح للعرب أو اليهود بالإخلال بالتوازن القائم في فلسطين، وإصدار تصريح لتأكيد المبادئ الأساسية التي وردت بالكتاب الأبيض (1939)، ومع الحصول على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لهذه السياسة .
- 2- إلزام حكومة فرنسا الحرة بتوقيع معاهدتين مع سورية ولبنان على غرار المعاهدة الإنجليزية - العراقية، تتمتع بمقتضاها الدولتان العربيتان بالإستقلال تمهيدا للتخلص من الوجود الفرنسي بالمنطقة نهائيا .
- 3- إستمرار مهمة "مركز تمويل الشرق الأوسط" بعد الحرب، على أن يتحول إلى مجلس إقتصادي للشرق الأوسط يتخذ شكل منظمة إقليمية تساعد دول المنطقة على حل مشاكلها الإقتصادية بالتعاون مع الولايات المتحدة.
- 4- إقامة شكل من أشكال الإتحاد العربي، على أن يكون إتحادا واهنا مفكك العرى، لإمتصاص التيار القومي السائد في المنطقة الذي يشكل خطرا على المصالح البريطانية، ويتولى هذا الإتحاد التنسيق السياسي بين حكومات المنطقة في فترة ما بعد الحرب. وإذا تعذر تحقيق ذلك، تعمل بريطانيا على إقامة إتحاد "سورية الكبرى" من سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن .

غير أن وزارة الخارجية البريطانية إعترضت على إقتراح إدخال فلسطين ضمن إتحاد "سورية الكبرى"، لما يترتب عليه من متاعب يثيرها اليهود، ولذلك لن يكون الإقدام على مثل هذه الخطوة في صالح بريطانيا، كما حذرت من إتخاذ أي خطوة واسعة في إتجاه تحقيق الوحدة العربية.¹¹

وإزاء هذا التباين في وجهات النظر بين مجلس الحرب بالشرق الأوسط والخارجية البريطانية، عقد إجتماع في لندن برئاسة وزير الحرب، أسفر عن الإتياف حول الخطوط العامة للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط كما حددتها مقترحات مجلس الحرب، مع إستبعاد فكرة إقامة الإتحاد العربي، وتقرر مبدأ التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والدخول معها في مباحثات صريحة حول هذا الموضوع، وصدق مجلس الوزراء البريطاني على هذه السياسة في منتصف يوليو 1943.¹²

رابعا: المحادثات السياسية الإنجليزية - الأمريكية:

وهكذا أيقن الإنجليز أنه لا يمكن إبرام أمر يتعلق بالمنطقة العربية دون الحصول على تأييد الأمريكان، أو جعبارة أخرى- دون إرضائهم بتحديد دور لهم في المنطقة دون المساس بالإستراتيجية البريطانية، وخاصة أن أمريكا لم تعد تقنع بدور المتفرج في المنطقة.

وفي أوائل يناير 1944، بدأت السفارة البريطانية بواشنطن الإتصال بالخارجية الأمريكية حول الدخول في مباحثات رسمية بين الدولتين بشأن التعاون في الشرق الأوسط، تغطي مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية، ووافقت الخارجية الأمريكية من حيث المبدأ، ولكنها رأت أن تكون المباحثات "إستطلاعية غير رسمية"، على ألا يتطرق البحث إلى المسائل البترولية التي يجب أن تفرد لها مباحثات خاصة. وأصر الأمريكان على إدراج مصر وتركيا وإثيوبيا على جول أعمال المباحثات.¹³ ولكن الخارجية البريطانية إعترضت على تناول مصر وإثيوبيا ضمن المباحثات، فقبل الأمريكان ذلك. وبناء عليه، أعدت الخارجية البريطانية مذكرة تفصيلية تضمنت سياستها في الشرق العربي وأفغانستان وإيران، ليكون الجانب الأمريكي على بينة بوجهة النظر البريطانية، ولتتخذ هذه المذكرة كورقة عمل للمحادثات.¹⁴

ودارت المحادثات السياسية "الإستطلاعية غير الرسمية" بين الجانبين في الفترة من 11- 26 إبريل 1944، واستهلكت ببحث المسألة الفلسطينية،¹⁵ فعرض الجانب البريطاني لسياسة بلاده الرامية إلى تجنب تصعيد الصراعات المحلية في فلسطين، والمحافظة على الأوضاع القائمة فيها حتى نهاية الحرب، مع إستمرار العمل بالكتاب الأبيض (1939)، على حين تحدث الجانب الأمريكي عن الضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة التي تسعى إلى إلغاء سياسة الكتاب الأبيض، وتحقيق الوطن القومي اليهودي بإعلان تأسيس الدولة اليهودية، والبحث عن حل لمشكلة المهاجرين اليهود من أوروبا بفتح باب الهجرة إلى فلسطين، وتصنيع فلسطين حتى تصبح قادرة على إستيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود، فإذا تعذر ذلك -بسبب المقاومة العربية- يجب الفصل بين الفريقين المتنازعين بتقسيم فلسطين.

وردا على هذه المقترحات، أوضح الجانب البريطاني أن تصريح بلفور "لا يلزم بريطانيا بإقامة دولة يهودية في فلسطين"، وأن البيت في المقترحات الخاصة بتوسيع نطاق الهجرة اليهودية أو تقسيم فلسطين يدخل في إختصاص مجلس

¹⁰ F.O 371/39984 , Warren to Young, 4/1/1944

¹¹ F.R.U.S , Diplomatic Papers, vol IV, pp 76-8

¹² F.O 371/34975 , Casey to Eden, 20/5/1943

¹³ F.O 371/34975 , Minute by R.M.A.Hankey, 24/5/1943

¹⁴ F.O 371/ 34957 , Note by Eden Submitting Recommendations as regards to the British Policy in the Middle East, 15/7/1943

¹⁵ F.O 371/39984 , Eden to Halifax, Memorandum on the British Policy in the Middle East, 7/3/1944

الوزراء البريطاني، ولا تستطيع الخارجية وحدها أن تقطع فيه برأى. ولكن الخارجية البريطانية ترى "ضرورة إقامة دولة فلسطينية تضم العرب واليهود معا تحت شكل من أشكال الوصاية الدولية"، مع السماح بالهجرة اليهودية، بحيث لا يتجاوز تعداد اليهود بفلسطين مائة ألف نسمة. وبذلك لم يتوصل الطرفان إلى إتفاق حول معالجة المسألة الفلسطينية.

وإنقلت المحادثات بعد ذلك إلى بحث أهم جوانب الخلاف بين الدولتين في المنطقة العربية وهي السعودية والبحرين.¹⁶ فقدم الجانب البريطاني عرضا للمصالح البريطانية في السعودية، وأكد إدراكه لأهمية المصالح البترولية الأمريكية المتنامية، وأن بريطانيا لا تقف حجر عثرة في طريق تلك المصالح - كما يظن الأمريكيان - بل أن المسؤولين الإنجليز ذكروا للأمراء السعوديين أنهم يعترفون بالمصالح الأمريكية في مجال البترول، وأنهم لا يعترضون على تعامل السعوديين مع أمريكا.

أما الجانب الأمريكي فأكد على أن "للولايات المتحدة مصالح إقتصادية وإستراتيجية في بترول السعودية تعادل المصالح الإقتصادية والإستراتيجية البريطانية في بترول إيران"، وأن السعودية ذات أهمية إقتصادية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتطلع إلى تطوير صناعة البترول في تلك البلاد، وأن كلا من السعودية وأمريكا تتطلعان إلى توطيد أواصر الصداقة بينهما، وتقوية العلاقات المشتركة بين البلدين .

وإنقل الجانبان إلى بحث مسألة المعونة المالية للسعودية، فأقترح الإنجليز توحيد المعونة المالية للسعودية على أن يتم تقديمها من خلال "مركز تموين الشرق الأوسط"، وعرضوا فكرة إصدار عملة ورقية سعودية ترتبط بالإسترليني، يصدرها مجلس للنقد السعودي يكون مقره في لندن أو القاهرة، وتمثل فيه السعودية وبريطانيا وأمريكا. ولما كان الأمريكيان يحرصون على بقاء العملة السعودية خارج دائرة الإسترليني لتجنب مصالحهم التجارية ما قد يترتب على ذلك من مشاكل بعد الحرب، فقد رفضوا المقترحات البريطانية بهذا الصدد .

واستطرد الجانبان في بحث نقاط الخلاف الأخرى حول السعودية، فتناولا مسألة المعونة الفنية للسعودية في الشؤون المالية والعسكرية، وعرض الإنجليز لمطالب الملك عبدالعزيز بتعيين مستشار مالي وآخر عسكري من المسلمين السنة، وإقترح الإنجليز إختيار المستشارين من المسلمين السنة الهنود، على أن تشكل لجانان إستشاريتان إحداهما للمالية والأخرى عسكرية، تتكون كل منهما من المستشار المسلم وعضوين آخرين أحدهما إنجليزي والأخر أمريكي، فلقى الإقتراح إستحسان الجانب الأمريكي .

وتطرقت المحادثات -بعد ذلك- إلى البحرين، فطالب الجانب الأمريكي بحق فتح قنصلية أمريكية بالمنامة لرعاية المواطنين الأمريكيين الذين تزايدت أعدادهم بعد إنشاء مصفاة البترول الجديدة، وإعترض الجانب الأمريكي على إدعاء الإنجليز أن السماح بإقامة قنصلية أمريكية بالمنامة يضر بالنظام السياسي الذي وضعته بريطانيا للخليج، وأكد الأمريكيان على أن للولايات المتحدة وضع فريد في البحرين بحكم ما لها من مصالح بترولية في الجزيرة. غير أن الجانب البريطاني أصر على موقفه، واقترح أن يتولى القنصل الأمريكي بالظهران رعاية مصالح الولايات المتحدة بالبحرين، وذلك بصفة غير رسمية. فقبل الأمريكيان الإقتراح البريطاني على سبيل التجربة، على أن يتم البحث عن حل بديل في حالة فشل التجربة.

وطرحت مسألة الوجود الفرنسي في سورية ولبنان على بساط البحث، فقرر الجانب الأمريكي أن الولايات المتحدة تستعد للإعتراف باستقلال سورية ولبنان، وتعيين وزير مفوض فيها بمجرد إعلان الإستقلال، وإعترض على فكرة إخراج الفرنسيين من المنطقة التي إقترحتها الجانب البريطاني لسبرغور الأمريكيان، وأصر الجانب الأمريكي على ضرورة إحتفاظ الفرنسيين بصلاحيات إدارية في سورية ولبنان حتى تضع الحرب أوزارها، على أن يتحول القائد العام الفرنسي في بيروت إلى سفير فوق العادة. ولكن الجانب البريطاني رأى أن ينظم الفرنسيون علاقاتهم بالبلدين في شكل معاهدة - على نحو ما فعلت بريطانيا مع مصر والعراق- وأن يتخذ الفرنسيون موقفا محددًا من مطالب الإستقلال في البلدين حرصًا على مصالح الحلفاء في المنطقة.

وقبل الجانب الأمريكي بالمقترحات البريطانية، ولكنه أعلن إعتراضه على ما تعهدت به بريطانيا لفرنسا الحرة في إتفاقية لينتلون-ديجول (25-27 يوليو 1941) من أن يكون لفرنسا إمتيازات خاصة في سورية ولبنان دون بقية الدول الكبرى، لأن ذلك يتعارض -في رأيهم- مع مبدأ "التعايش السلمي modus vivendi" الذي طالبت به أمريكا في المنطقة. وكان الوفد الأمريكي قد إقترح إعتبار المنطقة العربية "منطقة تعايش سلمي لجميع الدول الكبرى دون تمييز" ردا على محاولات الجانب البريطاني إنتزاع إعتراف أمريكا بالمنطقة العربية وتخومها منطقة نفوذ بريطاني، طالما كانت إهتمامات أمريكا بالمنطقة إقتصادية وثقافية بالدرجة الأولى.

وتناولت المحادثات موضوع التعاون الإنجليزى-الأمريكى لدعم إقتصاديات المنطقة في إطار "المجلس الإقتصادى للشرق الأوسط Middle East Economic Council (MEEC)"، على أن يكون المجلس المقترح مؤسسة إنجليزية-أمريكية تقوم بتقديم المشورة الفنية لدول المنطقة في المجال الإقتصادى. ووافق الأمريكيان على المشروع، على أن يكون المجلس

¹⁶ F.O 371/39985 , Anglo – US Conversations Regarding the Middle East, first meeting, 11/4/1944

المقترح "منظمة إقليمية" تساهم فيها جميع دول المنطقة مساهمتها في الأمم المتحدة، وتعتمد على جهود الكفايات الفنية والعلمية المحلية، وتعملها دول المنطقة، ويقتصر دور الإنجليز والأمريكان على تقديم المشورة الفنية.¹⁷

وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات الإنجليزية-الأمريكية بالمنطقة العربية، عبر الأمريكان عن عدم إكترائهم لتلك الضجة التي أثارها الدبلوماسيين الإنجليز بمصر والسعودية حول تزايد المصالح الأمريكية بالمنطقة، ومناقستها التجارية لبريطانيا، وحذروا الإنجليز من خطورة التمادي في تلك الحملة التي قد تفرق السبل بالحليفين.

وعلى كل، لم يكن من المتوقع أن تعترف أمريكا بالشرق العربي منطقة نفوذ بريطاني، في الوقت الذي كانت قد مهدت فيه الطريق لتوطيد نفوذها بالمنطقة مستفيدة من ظروف الحرب. وكانت إستراتيجيتها تقوم على توسيع نطاق مصالحها الاقتصادية عامة والبتروولية خاصة. ومن ثم كان تركيز الأمريكان في تلك المباحثات على مصالحهم الاقتصادية في السعودية والخليج، وعلى الدور الإقتصادي الذي يمكن أن يلعبوه في المنطقة بعد الحرب، وطرحهم لمبدأ التعايش السلمي بين الدول الكبرى في المنطقة، بدلا من الإقراراف بها مرتعا للنفوذ البريطاني وحده. كل ذلك في إطار محادثات سياسية إستطلاعية غير رسمية، حتى يتجنبوا الإلتزام بشئ محدد يقيد حركتهم بعد الحرب.

خامسا: المحادثات البتروولية الإنجليزية – الأمريكية:

وبنفس الأسلوب، أدار الأمريكان دفعة المحادثات الإستطلاعية البتروولية التي جرت بينهم وبين الإنجليز على المستوى الفني أولا، ثم المستوى الوزاري أخيراً. ففي المحادثات التي دارت بين خبراء البلدين بواشنطن (13 إبريل – 3 مايو 1944)، إستعرض الطرفان المصالح البتروولية البريطانية والأمريكية بالمنطقة، وتوصلا إلى المبادئ التالية:¹⁸

- 1- يجب أن يقوم إستغلال الموارد البتروولية العالمية على أساس المساواة والترشيد في جميع المناطق التي تحتوي على ثروات بتروولية.
- 2- يجب أن يحقق إستغلال الموارد البتروولية المنفعة القصوى للبلاد المنتجة (وخاصة البلاد المتخلفة التي لم تبلغ درجة من النضج السياسي تؤهلها لتحقيق النضج الإقتصادي بجهودها الذاتية)، ولذلك يجب أن يوفر إستغلال البترول على يد الحكومتين قدرا من التطور الإقتصادي للبلاد الأجنبية التي تتمتع فيها الحكومتان بإمتيازات بتروولية.
- 3- يجب أن يكون من حق الشعوب والأمم الحصول على الموارد البتروولية بسهولة ويسر في إطار ميثاق الأطلنطي، على أن يخضع ذلك للشروط التي توضع لضمان الأمن الجماعي.
- 4- إقراراف جميع الأطراف المعنية بمبدأ تكافؤ الفرص في أعمال التنقيب عن البترول واستغلاله في مناطق الإمتيازات الحالية، دون أن يترتب على ذلك تدخل أحد الطرفين في نشاط الطرف الأخر، أو وضع قيود سياسية تحد من الحركة في هذا المجال.
- 5- تتعهد الحكومتان الأمريكية والبريطانية ورعاياهما بإحترام عقود الإمتياز الحالية، وبعدم التعرض للحقوق التي تخولها تلك العقود لأصحابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- 6- لا يجب أن تضع الشركات أو الحكومات العراقيل أمام خطط التوسع في إستغلال الموارد البتروولية أو تطويرها على نطاق واسع .

واتفق الطرفان –من حيث المبدأ– على عقد إجتماع سنوي لمناقشة المسائل المتعلقة بإنتاج البترول ونقله وتوزيعه. غير أن الحكومة البريطانية ترددت في الدخول في المرحلة الثانية من المباحثات، ثم ما لبثت أن اضطرت إلى الإستجابة لطلب الحكومة الأمريكية، فدارت محادثات طويلة بين الجانبين على المستوى الوزاري، إنتهت بالتوقيع على مبادئ التعاون البتروولي (8 أغسطس 1944).

غير أن كل الجهود التي بذلت للوصول إلى هذا الإتفاق ذهبت أدراج الرياح، فعندما أرسل الرئيس روزفلت نص الإتفاقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي للتصديق عليها، عارض ممثلوا الشركات البتروولية الأمريكية في الولايات الجنوبية هذه الإتفاقية، وأقنعوا مجلس الشيوخ بأنها تعد بمثابة إحتكار (كارتل) دولي، فرفض المجلس التصديق عليها.¹⁹

سادسا: السياسة الأمريكية الجديدة:

وبذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المحادثات الإستطلاعية السياسية والبتروولية دون أن تلتزم بشئ نحو بريطانيا –الدولة ذات المصالح التقليدية في المنطقة العربية– وبذلك أصبح بإستطاعتها أن تضع إطار سياستها الخاصة بالمنطقة بما يخدم مصالحها وحدها. وقد وقع على عاتق اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية تحديد معالم السياسة الأمريكية الجديدة، فأنجزت مهمتها في 20 أغسطس 1945، قبل أن تضع الحرب أوزارها بقليل. وعمت

¹⁷ Ibid, second meeting, 12/4/1944

¹⁸ Ibid, fourth meeting, 18/4/1944

¹⁹ Mejcher: op.cit., pp 17-18

الحكومة الأمريكية تلك الخطة السياسية على بعثاتها الدبلوماسية فى المنطقة فى صورة مذكرة تفصيلية بالغة السرية.²⁰

وقد حددت المذكرة أهداف السياسة الأمريكية فى المنطقة على النحو التالى:

- 1- تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية لضمان السلام والأمن فى المنطقة على أساس حسن الجوار.
- 2- الاعتراف بحق الشعوب فى إتباع النظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى ترغب فيها .
- 3- ضمان تكافؤ الفرص بين الدول على قدم المساواة، ونبذ سياسة الإنغلاق أو التمييز فى التجارة والنقل، والتأكيد على حرية التفاوض مع أقطار المنطقة، سواء من خلال المؤسسات أو الوكالات الحكومية أو التجارية الخاصة ذات المصلحة فى ذلك، بغض النظر عن النظم السياسية القائمة .
- 4- توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين فى المنطقة، وتوسيع نطاق الحقوق الإقتصادية الأمريكية الحالية وإحتمالاتها المستقبلية.

وأكدت المذكرة على أن السياسة الأمريكية فى المنطقة تتجه نحو مساعدة الدول المستقلة فى الحفاظ على إستقلالها، وتشجيع الدول الأخرى بالطرق المناسبة وفى الوقت الملائم- على تحقيق إستقلالها. ورأت إتخاذ الإجراءات التالية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ :

- 1- تقديم معونات مناسبة لدول الشرق الأوسط التى تتطلع إلى تحسين أوضاعها الإقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها، بما يترتب على ذلك من زيادة القوة الشرائية فى تلك الدول، وزيادة الإستقرار الإقتصادى والسياسى فيها، ولتحقيق ذلك يجب محاولة:

- (أ) توفير القروض التى توجه إلى الأغراض الإقتصادية الإنتاجية فى تلك البلاد.
 - (ب) تشجيع الجهود الرامية إلى إلغاء جميع القيود والضوابط التى تعوق حرية إنتقال التجارة والسلع من بلاد الشرق الأوسط وإليها، وعقد إتفاقيات تجارية مع هذه الدول تتعلق بالتعريف الجمركية لفتح الطريق أمام السلع الأمريكية، ومساعدة تلك الدول على زيادة حجم تجارتها مع الولايات المتحدة.
 - (ج) تزويد البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخبراء الأكفاء فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة على وجه السرعة، لإعداد التقارير الدورية عن تلك المجالات فى بلاد المنطقة ورصد التطور فيها، وذلك لتسهيل مهمة تقديم المعونات الفنية والإستشارية لتلك البلاد ، ومد المؤسسات الأمريكية التى تمارس نشاطها فيها بالمعلومات الدقيقة عنها.
 - (د) تشجيع دول المنطقة على إقامة منظمة خاصة لمساعدتها على النهوض بالزراعة والنقل والمواصلات والصحة العامة وغيرها، على أن يستلهم هذا التشجيع تجربة التعاون الإقتصادى الذى مارسه الولايات المتحدة فى المنطقة خلال الحرب.
 - (هـ) المشاركة فى إقتصاديات المنطقة، بالإستجابة لطلبات المساعدة الفنية والإستشارية، لأن ثمة ما يؤكد أن دول المنطقة سوف تتجه صوب الولايات المتحدة طلبا لهذه المساعدات بدرجة متزايدة، وتلبية هذه الطلبات يدعم مكانة الولايات المتحدة فى المنطقة ويخدم مصالحها.
- 2- يجب أن يكون التنسيق المتبادل "دعامة سياستنا الإقتصادية وسياسات الدول الأخرى صاحبة المصالح فى المنطقة، وخاصة بريطانيا والإتحاد السوفيتى وفرنسا. وبصفة عامة يجب أن نعمل من أجل ضمان الحرية الإقتصادية -دون تمييز- فى جميع المسائل المتعلقة بالتجارة والترانزيت، وغيرها من الأنشطة الإقتصادية، وفقا للأهداف العامة لسياستنا التجارية كما تعبر عنها المادة السابعة من إتفاقية المعونة المتبادلة والإعلان المشترك الصادر فى 1941". ويجب أن يكون الهدف النهائى تطوير موارد المنطقة بعيدا عن الممارسات الإستغلالية والتمييز والسيطرة "التي سببت الخلافات بين الدول فى المناطق المتخلفة فى الماضى".

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتأهب للسيطرة على الشرق العربى، متخذة من المصالح الإقتصادية ركيزة للتحرك السياسى، بعد أن استكشفت نيات بريطانيا من خلال المحادثات السياسية والبتروولية -غير الرسمية- التى أجرتها معها. وكانت -على ما يبدو- تريد أن تنبه الإنجليز إلى حقيقة أن إفرادهم بالمنطقة أمر لا يمكن القبول به على ضوء المتغيرات التى جاءت بها الحرب العالمية الثانية، فهى تريد المنطقة العربية مفتوحة على مصراعها أمام مصالحها الإقتصادية، ولذلك أبت الإعتراف بالإمتيازات التى خلعتها كل من بريطانيا وفرنسا على نفسها، وهو مالم يدخله الإنجليز فى حساباتهم عندما خططوا لسياستهم فى المنطقة فيما بعد الحرب.

²⁰ إستطاعت الخارجية البريطانية الحصول على نص تلك المذكرة عن طريق الوزير المفوض الأمريكى فى كابول، وقد اعتمدنا هنا على النص كما ورد بالوثائق البريطانية . انظر:

F.O 371/45267 ,Squire to Baxter, 1/6/1945.

وظل الإنجليز -حتى اللحظات الأخيرة- يظنون أن باستطاعتهم إحتواء الأطماع الأمريكية في إطار من التعاون الثنائي، وغاب عنهم أن الحرب العالمية الثانية قد غيرت من موقف الولايات المتحدة حيال المنطقة، وزادت من تطلعاتها تجاهها، كما نقلت لواء قيادة الغرب إلى أمريكا التي أخذت تتأهب لثراث القوى الإستعمارية التقليدية في المنطقة العربية التي ضمت معظم إحتياطات البترول العالمية. وأمريكا إذ تسعى لذلك لا تلجأ إلى الصدام المباشر، فقد ولى زمانه، وإنما تلجأ إلى أسلوب الزحف الوئيد، وخطب ود الشعوب بدعوى تشجيع الإستقلال الوطني، والعمل على تقويض دعائم الأنظمة السياسية التي إرتبطت -تقليديا وتاريخيا- ببريطانيا، أو -على الأقل- إجتذابها نحو آفاق جديدة من التعاون مع أمريكا، وإبقاء الإتحاد السوفييتي بعيدا عن المنطقة.